عربية وعالمية

لآخر الأخبار العربية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/International

الاتحاد المصري يدرس فوز الأهلي وهبوط المصري بعد مجزرة بورسعيد

القاهرة ـ د.ب.أ: يدرس مجلس إدارة الاتحاد المصري لكرة القدم برئاسة أنور صالح توقيع عقوبات بالجملة على النادي المصري البورسعيدي بعد المذبحة التي قام بها جمهور المصري عقب نهاية مباراة الأهلي والمصري في الدوري المصري لكرة القدم وراح ضحيتها أكثر من 74 مشجعا من ألتراس الأهلي. وأكد مصدر مسؤول في الاتحاد المصري لكرة القدم امس أنه سيتم اعتماد نتيجة المباراة لصالح النادي الأهلي بهدفين نظيفين وفقا للائحة المعمول بها بلجنة المسابقات حيث انه كان المطلوب من النادي المصري تأمين اللاعبين والحكام والجماهير على اعتبار أن المباراة كانت مقامة على أرضه ووسط جمهوره. وأضاف أن هناك عقوبة أخرى مازالت محل الدراسة من قبل مسؤولي الاتحاد المصري للعبة وهي هبوط النادي المصري البورسعيدي لدوري الدرجة الأولى بسبب وجود قتلى في الملعب الذي استضاف اللقاء.

50 الف جنيه غرامة عدم حصول طائرة المتهمين في قضية التمويل الأجنبي على تصريح

تفاعل أزمة السماح لمتهمين أميركيين بمغادرة مصر: استجواب وطلبات إحاطة للحكومة في البرلمان.. وصدمة في الشارع

القاهرة ـ وكالات: بينما كانت الصدمة سائدة بين اطياف الشعب المصري، ارتفعت حدة الانتقادات الموجهة للنظام المصري على خلفية صدور قرار النائب العام المصري بالسماح لمتهمين اميركيين في قضية «التمويل الاجنبي» بمغادرة مصر.

وانتقد ساسة مصريون ما اعتبروه ضغوطا مارسها النظام على السلطة القضائية لاستصدار قرار يسمح بمغادرة الاميركيين البلاد على الرغم من قرار سابق بمنعهم من السفر لاستكمال التحقيقات في القضية.

ورفض المرشح المحتمل لرئاسة الجمهورية حمدين صباحي على صفحته بموقع التواصل الاجتماعي (تويتر) امس قرار السفر المفاجئ للمتهمين الاميركيين في قضية التمويل الاجنبي.

كما انتقد صباحي ما وصفه بـ «التدخل في احكام القضاء» معتبرا ان استقلال القضاء اساس الدولة الديموقراطية.

من جهته طالب المرشح المحتمل للرئاسة عمرو موسى على موقع (تويتر) باعلان ملابسات تنحي هيئة المحكمة في قضية التمويل الاجنبي لمنظمات المجتمع المدني على خلفية قرار رفع الحظر عن المتهمين مؤكدا حق الشعب المصري في معرفة ملابسات ما حدث. وقال موسى «واضح ان هناك ضغوطا سياسية مورست وأن هناك تدخلا ادى الى تنحي المحكمة في قضية التمويل الاجنبي الخاصة بمنظمات المجتمع المدني»، مضيفا «ماذا حدث بالضبط من حق الشعب ان يعلم».

وأبدى موسى اسفه لما وصفه بـ «دخول القضاء المصري دائرة من الالتباس والغموض زادها سوءا تبادل الاتهامات علنيا بين كبار القضاة».

وأضاف ان هذا هو ما ادينه بكل قوة، هذا لا يصح».

صورة للطائرة التي أقلت المتهمين الأميركيين من مطار القاهرة إلى قبرص مساء أمس الأول (رويترز)

وكان المرشح المحتمل لرئاسة الجمهورية د.محمد سليم العوا طالب خلال مؤتمر انتخابي عقده بمدينة فايد بمحافظة الاسماعيلية امس الاول بضرورة توضيح اسباب الافراج عن المتهمين الاميركيين في قضية التمويل الاجنبي.

وقال العوا ان «السياسة فن التفاوض وكل شيء مباح في السياسة فيجب ان يعلم الشعب المصري المقابل للافراج عن المتهمين الاميركيين حتى يتم تقييم هذا المقابل ويمنع البلبلة في الوقت الحالي».

وكان وكيل مجلس الشعب المصري (البرلمان) النائب محمد عبدالعليم داود قد تقدم باستجواب للحكومة للاستماع الى ملابسات عملية السماح بسفر المتهمين الاميركيين.

كما قدم مجموعة من النواب طلبات احاطة للحكومة المصرية حول الموضوع ذاته.

وكان 16 من بين 19 اميركيا متهمين في قضية ادارة منظمات حقوقية وتلقي اموال من الخارج من دون تصريح من السلطات المصرية قد غادروا بعد ظهر امس الخميس مطار القاهرة وقام الملحقان العسكري والصحافي للسفارة الاميركية بالقاهرة بانهاء اجراءات السفر.

وقالت تقارير صحافية ان تلك المصادر كشفت عن ان كل متهم من الستة عشر قام بدفع مبلغ مليوني جنيه (330 ألف دولار) على سبيل الكفالة حتى يصدر قرار من النائب العام (المصري) بالسماح لهم بمغادرة البلاد.

وكان المستشار محمد محمود شكري رئيس دائرة محكمة جنايات شمال القاهرة التي تنظر قضية التمويل الاجنبي لمنظمات المجتمع المدني في مصر قد اعلن مؤخرا تنحي الدائرة عن نظر القضية «لاستشعارها الحرج».

وأشار الى انه سيتقدم وعضوا الدائرة المستشار عصام يماني والمستشار اشرف النمساوي بمذكرة شارحة لمجلس القضاء الاعلى توضح الاسباب الكاملة التي دفعت الدائرة للتنحي عن نظر القضية.

وكانت محكمة جنايات القاهرة قد بدأت في 26 فبراير الفائت محاكمة 43 من نشطاء المنظمات والجمعيات الحقوقية بتهمة «تلقي تمويلات غير مشروعة من الخارج والقيام بأنشطة سياسية تخالف عملهم المتعلق بالمجتمع المدني». وتضم قائمة المتهمين 19 اميركيا ابرزهم صموئيل آدم لحود وشهرته «سام لحود» ابن وزير النقل الاميركي راي لحود.

وأدت احالة المتهمين الى المحاكمة الى توتر في العلاقات المصرية ـ الاميركية خاصة عقب تهديد نواب بارزين في الكونغرس الاميركي بوقف برنامج المساعدات السنوية المقدمة لمصر منذ العام 1979 والتي تقدر بملياري دولار من بينها 1,3 مليار معونة عسكرية.

الى ذلك دفع الوكيل المسؤول عن الطائرة التي اقلت الاجانب الذين رفع الحظر على سفرهم في قضية التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني، امس الأول غرامة قدرها 50 ألف جنيه بسبب عدم حصول الطائرة على تصريح نقل جوي قبل وصولها لمطار القاهرة.

خطيب التحرير يقسم بقتل مبارك حال خروجه براءة

أكد الشيخ جمعة محمد علي، خطيب ميدان التحرير، امس ان مصر اليوم في حاجة لان نقف وقفة رجل واحد، بلا احزاب متفرقة، وأن رجال مصر اصبحوا أسودا ولن يسمحوا بأن يحكم البلاد طاغية، ولن يكون هناك سلطان طاغية بعد اليوم.

وأشار جمعة الى ان الايام المقبلة في حاجة الى رجال، فيجب علينا الاستيقاظ، وأن النصر قادم من عند الله، وأقسم على انه في حال الحكم على مبارك بالبراءة فسيقتله بنفسه، مستنكرا الحكم بالبراءة على المتهمين في قضية التمويل الاجنبي.

ووجه رسالة الى المجلس العسكري قائلا، «يا من جئت في وقت كنا فيه بحاجة لمن يحمينا، نتمنى ان تصدق في مواعيدك يوم اعلنت تسليم السلطة بعد 6 اشهر»، واصفا محاكمة الرئيس المخلوع بالهزلية، ومطالبا باعتقال سوزان مبارك لانها المسؤولة عن الاحداث الدامية التي تحدث في البلاد. وأضاف ان المجلس العسكري ليس مخلصا للوطن، لافتا الى ان الجيش هو جيش مصر العظيم.

يأتي ذلك اثناء امامة الشيخ جمعة العشرات من المصلين بميدان التحرير، فيما تنتظم الحركة المرورية بالميدان.

«أبو الفتوح»: لن أتنازل لصالح أي مرشح إسلامي ولن أعفو عن مبارك

أكد د. عبدالمنعم أبو الفتوح، المرشح المحتمل لرئاسة الجمهورية، أنه لا أحد يملك قرار العفو عن مبارك إلا الشعب المصري، والرئيس القادم مؤتمن على حقوق هذا الشعب ولا يملك أن يتخذ هذا القرار، ولا يمكن تصور أن كل من نهب المصريين واعتدى على حقوقه، يتم العفو عنه.

جاء ذلك خلال المؤتمر الجماهير للدكتور عبدالمنعم أبو الفتوح، المرشح المحتمل لرئاسة الجمهورية الذي عقد مساء أمس الاول بميدان محطة مصر بالإسكندرية بحضور قيادات التيار الإسلامي بالإسكندرية.

وعن أداء المجلس العسكري قال: «إن كان من الخطأ أن ينصرف الثوار من الميادين دون تحديد جهة مدنية لإدارة البلاد في المرحلة الانتقالية والمجلس العسكري ليس لديه الخبرة للإدارة وهو خطأ دفعنا ثمنه وسينتهي دور المجلس العسكري بانتخاب رئيس جديد».

ورفض أن يعطي للمجلس العسكري صفرا، مشيرا إلى أن المجلس فعل أشياء جيدة ولا يجوز تخوين بعضنا البعض، ولكنه أخطأ حينما عرض أرواح الشباب للخطر في مذابح محمد محمود وغيرها، وأن جميع المصريين يريدون أن ينتهي المجلس العسكري ولكن دون فوضى، وعلينا أن نلتزم بالإجراء الانتخابات الرئاسية، واستنكر استغلال بعض الممارسات الخاطئة من المجلس العسكري في تشوية الجيش المصري، مشددا على ضرورة وجود جيش قوى ليس للحرب ولكن لمنع العدوان عليها والحرب.

وفيما يتعلق بموقفه من الإخوان المسلمين وأدائهم في مجلس الشعب أشار أبو الفتوح إلى أنه في ظل الحرية والثورة، سيقع كل طرف وطني للمحاسبة بالثواب والعقاب، رافضا التفكير بالطريقة الأحادية.

وعن المادة 28 قال: المؤسف إن الاستفتاء وافق على المادة 28 التي تحصن قرارات اللجنة العليا للانتخابات من الطعن وأن أكبر ضمانة هو الناخبون، ولا يمكن تغييرها إلا باستفتاء جديد، مطالبا بحماية الصناديق بالإقبال الجماهيري عليها.

وعن التنسيق مع باقي مرشحي الرئاسة سواء حمدين صباحي أو المرشحين الإسلاميين، قال هناك لجنة لبحث هذا التنسيق الذي مازال في حيز الدراسة، إلا أنه أكد استمراره في مسيرته لخوض الانتخابات الرئاسية، قائلا: «سأستكمل مسيرتي إلى النهاية ولن أتنازل وسوف أحاول التعلم من باقي المرشحين».

د. عبدالمنعم أبو الفتوح

سرقة مستندات خطيرة تدين أحمد شفيق في تطوير المطار

تعرضت صالة «1» بهيئة ميناء القاهرة الجوي للسرقة الثلاثاء الماضي. وقالت جريدة «الوفد» ان الصالة توجد بها مستندات مهمة تدين الفريق أحمد شفيق رئيس الوزراء السابق والمرشح المحتمل لرئاسة الجمهورية بتهمة اهدار المال العام خلال تطوير صالتي «1» و«3» بمطار القاهرة الجوي وتكلفت 3,3 مليارات جنيه بالأمر المباشر فضلا عن سرقة المستندات المخزنة بالحاسب الآلي بعد كسر كود الحماية السري بالجهاز.

وعلى اثر الوقعة انتشر عدد من رجال المخابرات العامة بمطار القاهرة لدراسة ابعاد السرقة والحصول على المعلومات الهندسية الحساسة ـ طبقا لمصدر مطلع رفض ذكر اسمه.

وكشف المصدر عن شبهة تورط الفريق أحمد شفيق وابراهيم مناع الوزير السابق في هذا الأمر عقب اتهام الأول في 57 واقعة مختلفة وردت خلال التحقيق في 24 بلاغا رسميا قدمت الى النائب العام في مارس من العام الماضي من قبل قاضي التحقيق المستشار صبحي اللبان الذي لم يقدم أي نتيجة واضحة للقضية وفي مفاجأة غريبة تنحى اللبان عن النظر في القضية بدعوي تدهور حالته الصحية.

وأسندت محكمة الاستئناف بعد ذلك استكمال التحقيقات الى المستشار هاشم رؤوف القاضي بمحكمة الاستئناف خلال الاسبوعين الماضيين للتحقيق في البلاغات المقدمة ضد شفيق وهو ما أظهر جديته في كشف أوجه الادانة بشكل صحيح وقرر احالة شفيق الى القضاء العسكري أمس الأول الثلاثاء. تتضمن مخالفات شفيق ارساء العديد من الأعمال الانشائية بالمطار صالة رقم 3 ورقم 2 بالأمر المباشر على أصدقائه خاصة على صهر علاء مبارك «مجدي راسخ» وصهر جمال مبارك «محمود الجمال» بملايين الجنيهات.

كما قام ببيع 300000 متر من الأراضي الكائنة بزمام وزارة الطيران المدني لرجل الأعمال «فهد الشبكشي» بسعر جنيه واحد للمتر و300000 متر لـ «وجدي كرارة» بسعر واحد جنيه للمتر و4000 متر لشركة مورتيل العالمية وذلك لبناء فندق بمطار 3 بالأمر المباشر وبدون مناقصة وهذا الفندق يمتلك فيه رجل الأعمال «فهد الشبكشي» حصة 50٪.

واستمرارا لمسلسل اهدار المال العام قام شفيق ببناء ممر رابع بمطار القاهرة وبرج مراقبة جديد تكلفتهما مليار ومائتان وخمسون مليون جنيه على الرغم من وجود 3 ممرات وبرج وهو ما لا تستدعيه كثافة حركة الطيران بمطار القاهرة اضافة الى بناء مول تجاري أمام صالة 2 بتكلفة قدرها مائة مليون جنيه ولم يتم استغلاله تجاريا حيث فشل المشروع لعدم تحقيق أي عائد مجز فتم تحويل المول الى كافتيريا ومحلات مغلقة لا تدر أي ايراد وجاء هذا الفشل نتيجة لدراسة الجدوى الخاطئة والمجاملة في ارساء عقود هذه المشاريع على بعض المعرفة والمقربين.

وحمل بلاغ رقم 4741 يتهم فيه الفريق أحمد شفيق وزير الطيران المدني السابق بإهدار المال العام من خلال اسناده 124 عملية من وزارة الطيران المدني خلال الفترة من 2003 حتى 2004 لمجموعة من الشركات بالأمر المباشر بالمخالفة للقانون. وكشف البلاغ أن تطوير صالة رقم 3 بالمبنى رقم واحد وتحويلها لصالة دولية بتاريخ 26 مارس 2003 تم طبقا لقرار صادر برقم 85 بمبلغ 7 مليارات و37 مليون جنيه وتجديد صالة السفر رقم 2 بمبنى الركاب رقم واحد بتاريخ 2 مايو 2003 لشركة «انترناشيونال» تم بمبلغ 463 ألف جنيه أما توريد وتركيب قواطع أمبير لتفادي احتمالات فصل التيار عن استراحة رئيس الجمهورية بتاريخ 22 فبراير 2004 فتولتها شركة «الكتروميكانيكا» بقيمة 8 ملايين و900 ألف جنيه.

وبتسلسل الأحداث نجد أن أصابع الاتهام توجه الى شفيق نظرا لاستفادته من اخفاء الدليل ضده بعد نفاد محاولاته لطمس التحقيق ضده وفشل محاولاته لتعيين ابراهيم مناع وزيرا للطيران المدني اثناء رئاسته لمجلس الوزراء يذكر أن صالة «1» التي تقع فوق صالة كبار الزوار تتمتع برقابة أمنية مشددة. وفي سياق مختلف نفي اللواء صلاح زيادة مساعد وزير الداخلية لإدارة شرطة مطار القاهرة الجوي حادثة سرقة المستندات قائلا: لم يتم اخطاري بالواقعة.

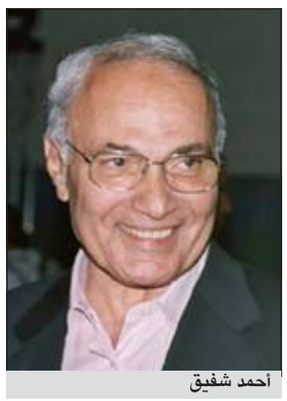
أحمد شفيق

«الحرية والعدالة» يطالب بالإسراع في تكليف حكومة تحظى بتأييد أغلبية برلمانية

القاهرة ـ أ.ش.أ: أعرب المكتب التنفيذي لحزب الحرية والعدالة المنبثق عن جماعة الاخوان المسلمين ـ عقب اجتماعه أمس الأول ـ عن قلقه الشديد تجاه ما وصفه بالأداء المتردي للحكومة وخاصة في الجانبين الأمني والاقتصادي وفي محاربة الفساد، مجددا دعوته بالإسراع في تكليف حكومة جديدة تحظى بتأييد أغلبية برلمانية. وأكد المكتب التنفيذي للحزب في بيان ان القلق الشديد للحزب ينبع أيضا مما وصفه بالتعجل الشديد لحكومة د.الجنزوري في إعلان تشكيل المجلس الأعلى للثقافة والمجلس القومي للمرأة وتعيين رؤساء تحرير بعض الصحف ومستشارين من وزراء سابقين فاسدين للعديد من الوزارات والهيئات. وأضاف الحزب الذي يمثل نوابه أكثر من 40٪ من أعضاء مجلس الشعب، ان بيان رئيس الوزراء جاء خاليا من أي بارقة أمل في تغيير الأداء الحكومي لإبعاد حالة الشلل التي ظلت فيها الحكومة طوال الشهور الماضية، «كما استمر الانهيار في الحالة الأمنية واستمرت حالة الفوضى تهدد أمن الوطن والمواطنين من أحداث خطف واعتداء وسطو طال نواب البرلمان فضلا عن عموم المواطنين رغم المساءلة السياسية والجنائية لوزير الداخلية في أعقاب أحداث بورسعيد الأليمة من قبل البرلمان، ولم يتحرك شيء حتى الآن». وأكد أن لهذا كله وغيره يرى الحزب أن الإسراع بتكليف حكومة جديدة تحظى بتأييد أغلبية برلمانية بات أمرا ملحا وعاجلا يعطي رسالة ثقة وقوة لكل من يريد الخير لمصر فيدعم مسيرتها ويفتح أبواب الاستثمار ويدفع عجلة الاقتصاد، ويكشف من يتربص بها فيحبط خططه الآثمة. وأعرب الحزب عن كامل استعداده مع شركاء الوطن لتكوين تلك الحكومة لمواجهة كل التحديات وتحمل المسؤولية الوطنية رغم كل الصعوبات في هذه الفترة الحرجة التي يمر بها الوطن حفاظا عليه وحراسة له ولثورته المباركة لتحقيق التنمية.

لوسي: لم أتبرع لمبادرة الشيخ محمد حسان لأني لا أعرفه

استيقظت يوم الأربعاء الماضي، اليوم كان عاديا جدا، لكن بعد ساعات وجدت نفسها تتلقى عشرات الاتصالات، جميعها يسأل نفس السؤال «ما حقيقة تبرعك بجزء من أجرك عن مسلسل «الوالدة باشا» لمبادرة الشيخ محمد حسان البديلة للمعونة الأميركية لمصر؟»، لم تفهم لوسي في البداية ما قيل وكل ما تتذكره هو انها سئلت عن المبادرة وأجابت بأنها لا تعرفها ولا تعرف صاحبها، تقول لوسي «لديها ابن وحيد هو فتحي ويحمل الجنسية الأميركية»، وانها لم تتبرع أصلا لهذه المبادرة حتى الآن كما قيل، وتضيف «كيف أتبرع بأجر لم أتقاضه والمسلسل متوقف؟ لكن هذا لا ينفي رغبتي في التبرع لصالح أي حاجة فيها خير للبلد، ولما ابقى اعرف ايه المقصود بمبادرة الشيخ حسان وهتوصل للأفراد أو بهدف تسليح الجيش هآبقى آخد قراري، فإذا كان هدفها تسليح الجيش فسأتبرع خصوصا عندما يكون لها رقم حساب معلن عنه».

محمد حسان

لوسي

مسؤول أمني سابق: هناك 150 ضابطاً صغيرا و50 قيادة شرطية ينسقون مع البلطجية

قال اللواء بدوي عبد اللطيف مساعد وزير الداخلية الأسبق أن هناك نحو 150 ضابطا صغيرا و50 ضابطا من قيادات الشرطة من الفاسدين والمعلومين للوزارة ويجب تطهير الوزارة منهم.

وأضاف عبد اللطيف ـ الذي كان يتحدث في اجتماع للجنة الدفاع والأمن القومي في مجلس الشعب أمس الأول لمناقشة تزايد حالات الاعتداء على عدد من الشخصيات السياسية المعروفة ـ أن هؤلاء الضباط والقيادات تنسق مع البلطجية ويجب تطهير الداخلية منهم في الحال.

من جانبه، انتقد النائب عادل عفيفي عقيد شرطة سابق موقف وزارة الداخلية وعدم قدرتها على تأمين الطرق الرئيسية رغم أنها قادرة على أداء دورها «ولكنها للأسف لا تريد». أما النائب المعين ياسر القاضي فاتهم بعض الوزراء بأنهم يريدون تركيع مصر وحصارها اقتصاديا من خلال تسهيل حالة الانفلات الأمني. وقال «للأسف البلطجية والمسجلون خطر تربوا في أحضان الحزب الوطني المنحل ووزارة الداخلية التي كان لا هم لها سوى حماية الرئيس المخلوع ورموز نظامه».

وتساءل القاضي «أين تبخرت إمكانيات المباحث الجنائية؟»، واختتم قائلا «إذا لم تستطع وزارة الداخلية القيام بدورها فهناك اللواء أحمد رشدي وزير الداخلية السبق حيا يرزق ويمكن أن يتولى لتطوير الوزارة وإعادة دورها الكامل في تأمين المواطن».

من جانبه، انتقد د.فريد إسماعيل وكيل اللجنة بيان رئيس الوزراء الذي ألقاه أمام مجلس الشعب يوم 26 فبراير لأنه لم يتضمن خطة لإعادة هيكلة وزارة الداخلية.

بينما اعتبر اللواء أحمد حلمي مدير الإدارة العامة للمباحث الجنائية بوزارة الداخلية ان جميع الحوادث الإجرامية التي حدثت مؤخرا مع الشخصيات العامة بعيدة كل البعد عن العمل السياسي.